التعليم والمتعطلون في مصر

عيوب التعليم الحاضر وطرق اصلاحها

للأستاذ عبد الحميد فهمي مطر

العيوب العامة

وجهنا عنايتنا في الماضي إلى نشر التعليم فقط بدليل البيان البليغ الذي نشره معالي يحيى إبراهيم وزير المعارف الحالي في أول عهده بهذه الوزارة في مايو سنة ١٩٣٨. ولقد قنعنا بما قمنا به من نشر على أساس النظم القديمة من غير أن نعمل عملا جديا في سبيل إقامة التعليم على أساس جديد وطيد سداه المبادئ التعليمية الحديثة ولحمته القومية المصرية والطابع القومي، فالرجل المتخرج في إحدى المدارس القائمة منذ نصف قرن من الزمان إذا دخلها اليوم يرى الطابع القديم بارزاً بها، والروح القديمة متأصلة فيها، والنظام القديم قائماً بين جدرانها؛ ولا يرى التغيير إلا في إحلال مدرسين وتلاميذ حديثين بدلا من غيرهم من القدامى. وليس معنى ذلك الثبات على تقاليد قديمة مألوفة، ولكن معناه مع الأسف الجمود على نظم بالية معروفة؛ ومعناه كذلك أن كل مدرسة مصرية سواء أكانت في قنا أو الاسكندرية تسير على وتيرة أختها في كل شيء بدون تبديل ولا تحوير مهما بعدت الشقة بينهما ومهما اختلفت ظروفهما ومهما تفاوتت بيئتهما، مما دعا المستر مان إلى القول في تقريره: «لقد سبق توجيه النظر في الفصل الثاني المختص بإدارة التعليم العامة في مصر إلى خلو نظام التعليم العام من المرونة والتنوع. رأينا بعض ما ينجم من هذا الجمود من النتائج السيئة الأثر في التربية القومية، بيد أنه يستحسن أن نعيد القول هنا بأن كل مدرسة مصرية تماثل في الوقت الحاضر كل مدرسة أخرى من درجتها كل المماثلة التي يستطاع إيجادها بواسطة اللوائح والقوانين، وبأن نظار المدارس ومدرسيها يكادون يعدون بمثابة آلات لانفاذ ما تفرضه الادارة الرئيسية من خطط دراسية لم يشتركوا في وضعها، ولم يؤخذ رأيهم فيها إلا في حالات لا تكاد تذكر، وهذه الخطط تطبق تطبيقاً عاماً من الشلال إلى الاسكندرية على نمط واحد بدون أية مراعاة لمصالح التلاميذ وحاجاتهم المتنوعة وبغض النظر بتاتاً عما إذا كانوا من سكان الريف أو المدن وعما إذا كانوا سيحترفون في المستقبل الزراعة أو سيزاولون التجارة أو الصناعة في المدن. ويجب أن نؤكد مرة أخرى أن مثل هذا النظام لا يحول فقط دون الانتفاع بخبرة النظار والمدرسين الفنية ومعرفتهم للشئون المحلية في أغراض التعليم العامة، بل يعنتهم فعلا من استخدام مواهبهم وكفايتهم استخداماً تاماً في إدارة مدارسهم بحسب ما تقتضيه أحوال البيئة ومرامي التعليم، لأنهم مهما رأوا في المنهج العام وخطه الدراسة وعدم الملاءمة لحاجات تلاميذهم الخاصة فان واجبهم يحتم عليهم أن يتبعوها اتباعاً دقيقاً. أعود فأذكر أن ليس معنى ذلك الثبات على تقاليد معينة، إذ ليس لاحدى مدارسنا القديمة تقليد معين كتلك التقاليد المرعية التي يعرفها خريجو المدارس في انجلترا مثلا، ويفخرون بها، ويحافظون عليها. هذا والمعلم القديم الذي باشر العمل في المدارس المصرية منذ عشرين سنة ولا يزال يباشره إلى اليوم يشعر بالأسف العميق يملأ جوانح قلبه مما يراه اليوم من الانحطاط العام الذي أصاب حالة التعليم فيها ومن روح التواكل والتكاسل التي عمت أرجاءها؛ وهو لا شك يشعر بالأسف العميق أيضاً إذ يحس أن روح الجد والعمل من ناحية التلاميذ قد انقلبت إلى روح استهتار وقلة اكتراث وكسل يصحبها ميل شديد إلى الأخذ بأكبر نصيب من التعة واللذة وحياة الطراوة والهزل حتى حار فيهم المربون وضاقوا بهم ذرعاً، واستولى اليأس من إصلاحهم على قلوب الكثيرين؛ وأصبحت الحالة لا تطاق بين جدران المدارس بسبب ما يوجد من الاستهتار والرعونة والخروج على المبادئ الأساسية المرعية بين التلميذ ومعلمه. وإن الفوضى التي تنتاب المدارس أحياناً وبخاصة في الأسبوع الأخير من العام الدراسي من خروج على النظام والآداب وإتلاف لبعض أثاث المدرسة مما يتناول كرامتها وكرامة أساتذتها، لما تحزن له النفس ويهلع له القلب. وهذه حال ستؤدي حتماً إلى تدهور خلقي أشنع مما تقاسيه البلاد الآن إذا لم تجد اليد القوية الحازمة الزاجرة التي تضع الأمور في نصابها فتعيد إلى المدرسة كرامتها، وتجعل أساس المعاملة بين

التلميذ وأستاذه ومدرسته الاحترام الحقيق المشوب بالعطف الأبوى يقابله فى الوقت نفسه حب بنوى . وفى هذا يقول سعادة حافظ عفيفى باشا فى كتابه على هامش السياسة « أما أسباب هذه الفوضى فهى ترجع إلى عدم تنفيذ القوانين المتعلقة بنظام المدارس تنفيذاً لا استثناء فيه . وإلى تركيز كل السلطة فى وزير المعارف نفسه وإلى أخذ التلاميذ بسياسة مضطربة ، فهى الشدة المتناهية أحياناً واللين المتناهي أحياناً أخرى والمذبذبة بين الشدة واللين فى أكثر الأحيان . الخ » وبعد كلام طويل عن تعديل القوانين بما يضمن للطالب الحرية فى حدودها المعقولة ، وللناظر والمعلم التمتع بالاحترام الواجب قال « . . . أما أن يشير ناظر المدرسة على وزارة المعارف بأن تتخذ نحو تلميذ بالذات قراراً معيناً فترفضه الوزارة أو تعدله فهذا هو الوسيلة لاضاعة نفوذ ناظر المدرسة . وبالتالي هو السبب لافساد النظام نهائياً فيها ... »

فاذا كانت المدرسة قد جعلت فى نظامها فان التلميذ قد اندفع فى حريته إلى الفوضى التى لا يقرها عدل ولا نظام . وخير علاج للحالة الأخيرة هو طريق الاقناع الفردى الودى المشوب بالعطف؛ فاذا لم يجد ذلك كانت الشدة واجبة كل الوجوب . ولا بأس من استعمال العصى أحياناً بيد عاقلة حازمة كما يجرى فى كلية فكتوريا وفى المدارس الانجليزية البحتة وقت اللزوم اتقاء للخروج على الآداب ودرءاً للخطر فى المستقبل، متمثلين بقول الشاعر :

فقسا ليزدجروا ومن يك حازماً فليقس أحياناً على من يرحم

أما العيوب الفنية العامة الأخرى بالمدارس المصرية فتتلخص فيما يأتى :

أولا : خلو الطبقات

الطفل المصرى الراغب فى التعليم الآن يجد أمامه من المدارس المختلفة المراتب والأوضاع والمزايا روضة الأطفال ، والمدرسة الالزامية ، والمدرسة الأولية ، وفرقة تحفيظ القرآن الكريم ، والمدرسة الابتدائية ، والمعهد الدينى ، والملجأ، والمدرسة الأجنبية، والشارع وهو أهمها الآن ، إذ تجد به من الأطفال حوالى مليون ونصف مليون ، بينما جميع المدارس السابقة الذكر لا يبلغ عدد من يؤمها اليوم المليون عدا . فهذه المدارس الشعبية الأولى المتعددة تخلو أول تصدع فى بناء الأمة الواحدة لأنها تخلق نظام الطبقات المختلفة فى جسم هذه الأمة ذات الدين الواحد والعادات المتحدة، واللغة الواحدة . وخلق الطبقات بين أمة هذا حالها لا يقره دين ولا نظام ، فالديمقراطية تنفر منه كل النفور لأنه لا يمكن أن يؤدى إلى الاشتراك فى الميول والرغبات، ولا يمكن أن يؤدى إلى الاتحاد فى الفهم العام ، وهو أساس التفاهم بين الأفراد ، فهو إذن ينزع إلى التفرقة الشاملة بين أفراد الأمة الواحدة ، ولعل قيامه بهذا الشكل السر الأول فى هذه الفرقة التى نحسها فى ديارنا فى كل شئ ، وما دام قائماً فى هذه المدارس المتباينة التى نرى فى كل منها اختلافا فى الطرائق والأساليب والمذاهب وطرق التفكير فلن تكون لنا وحدة متماسكة ولن نستطيع أن نخلق من أبناء النيل أمة متحدة فى الفهم والقصد ترمى إلى غرض واحد وتتعاون فى طريق واحد ! فالى متى يا ترى يستمر تعليمنا حاملا جوهرياً من عوامل التفرقة ، وخلق الطبقات المختلفة المتباعدة فى الفهم، المتنافرة فى التفكير، مما يؤدى إلى النزاع الدائم المستمر الذى ينهى الله عنه بقوله « ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم » ولقد كانت هذه النقطة هى الأولى التى لفت إليها نظر معالى وزير المعارف فى تقريرى الذى رفعته إليه من مدرسة الفيوم الابتدائية فى ١٦ مارس سنة ١٩٣٦ لأنها من الأهمية بحيث تحتل المكان الأول من الاصلاح المطلوب ، فلا سبيل إلى محو تلك الفروق والتقليل من تلك النزعات المختلفة بين أفراد الشعب الواحد والتقريب بين أفهامهم إلا بجعل أساس التعليم واحداً ، ألا ترى كيف تعمل الدول المختلفة على نشر ثقافتها بين الشرقيين ، وكيف تجهد نفسها ، وتنفق الطائل من أموالها فى سبيل جعل لغتها وطرق تعليمها هى السائدة حتى تتمكن من التفاهم مع تلك الشعوب . وتفوز بكسب عطفها وتقديرها

فالتعليم هو الطريق الفعال المؤدى إلى التفاهم والتعاون، لذلك أرى أن أساس الاصلاح هو فى التوحيد بحيث لا يوجد بيننا غير نوع واحد من المدارس يبنى على أساس واحد يسمى بالمدارس الشعبية ، تندمج فى تكوينه كل أنواع المدارس السالفة الذكر ، ويتعلم فيها أبناء النيل على السواء لا فرق فى ذلك بين غنى وفقير أو عظيم وحقير ، تتلوه بعد ذلك مراحل التعليم الأخرى المختلفة فيتعلم أطفالنا فى تلك المدارس الشعبية العامة بأنهم جميعاً أبناء

شعب واحد تسرى عليهم حالة واحدة كما هو الحال فى سائر البلاد الأخرى ، ولا تفضيل لأحدهم على الآخر إلا بالجد والعمل والأخلاق الكريمة الفاضلة ، كما نشعر جميعاً ونحن فى المساجد متراصين متوجهين إلى الله أن لا فرق بين صعلوك وأمير . وكبير ، فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « الناس سواسية كأسنان المشط ، لا فضل لعربى على عجمى إلا بالتقوى » . هذه الوحدة الشاملة والألفة العامة ، هى التى يجب أن تكون الغرض الأسامى من التعليم ، والتى يجب أن تكون المدرسة أول عامل على خلقها . قال دوى : « ومن مفسدات الديمقراطية أن يسمح بإنشاء طبقات مستقلة فى الأمة ، فان التباين فى الثروة ، ووجود عدد وافر من جهلة أرباب الصناعة ، واحتقار العمل اليدوى والعجز عن إدارة التربية التى تمكن من التقدم فى سبيل الحياة ، كل ذلك يتضافر على إحداث طبقات مستقلة متفرقة وتوسيع شقة الخلاف والتفريق . على أن فى إمكان أرباب السياسة والتشريع أن يدفعوا شيئاً من هذه النوائل ، كما أن على أهل المساعى الخيرية القيام بشىء من هذا الغرض النبيل . إلا أن العامل الأكبر الأصيل فى هذا السبيل هو النظام المدرسى الشامل للأمة جمعاء » ثم يقول : « لا يجوز أن تكون تفرقة بين أنظمة المدارس ، فلا ينبغى وجود نظام لأبناء الموسرين ، وآخر لأولاد العاملين بالأجور ، فان الفصل المادى بين الفريقين بسبب هذا التنظيم لا يتفق مع ترقية روح الأخاء المتبادل »

ثانياً — عزلة المدرسة

المدرسة المصرية معزولة عن بيئتها عزلا تاما ، فترى التلاميذ يدخلونها فينقطعون عن كل ما يحيط بهم من الأعمال ، كما ترى المدرس أو ناظر المدرسة خصوصا فى الأقاليم يترفع عن الشعب الذى يزود المدرسة بأبنائه ، ويحاول الابتعاد عن أولئك الفلاحين كأنهم من طينة أخرى غير طينته ، لأنه يعتبر نفسه موظف حكومة كمأمور المركز ، عليه أن يحتفظ بينهم بمكانته وعلو مركزه كما يتوهم ، وبذلك لا يختلط بهم ، ولا يمكنه أن يعرف الأحوال الحقيقية لأبنائهم الذين بالمدرسة ، ولا يستطيع أن يتعاون معهم التعاون الفعال على إصلاحهم بمعرفة نقط الضعف المختلفة فى تكوينهم . ثم إن التلميذ يرسخ فى ذهنه الاعتقاد بأن المدرسة لا صلة لها بالحياة وما يجرى فيها من زراعة أو صناعة أو تجارة أو أعمال ، وبأنه إنما يجىء إليها ليقضى جزءاً من وقته فيها لغير ما غرض واضح فى ذهنه ، اللهم إلا إعداده لأن يكون موظفا حكوميا ، وذلك يندفع فى الابتعاد عن كل ما يمت إلى الحياة العلمية بسبب ، حتى إن بعض التلاميذ يتعجب عندما يعلم أن المياه التى يشربها والتى تصل إلى منزله عن طريق الأنابيب أو عن طريق الترع والقنوات ، ما هى إلا من مياه نهر النيل الذى يرسمه فى علم الجغرافيا ، فما بالك بعد هذا إذا خرج يسعى إلى الكسب فى الحياة العامة ؟ إنه لا شك يكون كالأعمى أو كالذى يذهب إلى ديار مجهولة لا يسأل عن أهلها وعن أعمالهم شيئا ، فيحار فى أمره ويرتبك فى حياته ولا يدرى ما يعمل ليكسب قوته . وهذا فى الحقيقة هو السبب الأساسى فى خلق المتعطلين وقعودهم عن العمل لجهلهم بأحوال بيئتهم وما يحيط بهم من ظروف وأعمال . ولو أن المدرسة لم تفصلهم انفصالا تاما عن المزارع والتاجر والصانع المحيطة بهم وجعلت بينهم وبينها صلة قوية وجعلت من نفسها وحدة تشابه بيئتها لما كان ذلك للعجز عن مواجهة الحياة . فهى إذن بعزلتها هذه تقصر فى تربية التلميذ وتكوينه من الوجهتين الفعالتين القويتين : وجهة الاتصال المباشر بالمنزل ، إذ الواجب يقضى بتعاونهما تعاوناً عملياً على النهوض بالتلميذ وتحسين حاله الصحى والثقافى والخلقى ، ووجهة فصل التلميذ عن بيئته ، وما يجرى فيها من أعمال يحتاج إلى مزاولتها وممارستها فى مستقبل حياته . ولقد أصبح لزاماً على المدرسة المصرية كغيرها من سائر المدارس أن توجه أكبر عنايتها إلى ذلك .

عبد الحميد فهمى مطر

التعليم والمتعطلون فى مصر

أول كتاب من نوعه عن مسؤولية التعطل على التعليم الحاضر ويوضح أثر السياسة القديمة وآثار سعد زغلول فيه . ويشرح آلام المعلمين والآباء والطلبة وآلامهم جميعاً . ويبين بجلاء عيوب المدرسة المصرية وطرق إصلاحها ورسم خطة السياسة التعليمية الجديدة كما يضع حلاً لمشكلة المتعطلين.

رسم الاشتراك فيه ١٠ قروش
يرسل لمؤلفه الأستاذ عبد الحميد مطر بمدرسة حلوان الثانوية
وثمنه بعد الطبع ٢٠ قرشا